تعليق سوريا على مسودة الوثيقة الختامية المتعلقة بمسار العمل ١ الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات

المبادرة العالمية لتجديد الالتزام بالقانون الدولي الإنساني – جولة المشاورات الخامسة – جنيف ٢٢– ٢٥ حزيران ٢٠٢٦

تشكر الجمهورية العربية السورية اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول المشاركة في رئاسة المسار على نهجهم البناء والجامع وعلى الجهود المميزة التي بذلوها في إعداد مشروع الوثيقة الختامية لهذا المسار.

تدعم سوريا مشروع الوثيقة، وتعرب عن امتنانها للاهتمام بالملاحظات والمقترحات المقدمة من قبلها خلال جولة المشاورات السابقة، كما ترحب بشكل عام بالتعديلات التي تم إدخالها على مشروع الوثيقة في ضوء المقترحات والنقاشات السابقة.

في هذا الصدد، نُشير إلى أنّ النسخة المنقحة من الوثيقة تعكس توافقاً واسع النطاق وتقاربا متوازن وبنّاء للمقترحات والآراء. فالوثيقة تقدّم مجموعة واسعة من الإجراءات العملياتية القابلة للتنفيذ في مجال الممارسات الجيدة لمنع الانتهاكات والتي يُمكن الاستفادة منها في تعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي على أرض الواقع، الأمر الذي سيساهم في حماية المدنيين والتخفيف من الانتهاكات وأثار النزاعات والحروب.

يطرح مسار العمل بشأن الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات إطاراً متكاملاً من الإجراءات، وفي هذا السياق ترحب سوريا بالتأكيد الوراد في الوثيقة على أن هذا الإطار والتدابير المذكورة ضمنه يُمكن تكييفها بطرق مختلفة وفق السياقات الوطنية والهياكل المؤسسية والنظم القانونية، الأمر الذي يعطي مرونة وقدرة أكبر للدول للاستفادة من الإجراءات المنصوص عليها في الوثيقة.

لقد عاشت سوريا على مدار ما يقارب من ١٤ عاماً تجارب مريرة من الانتهاكات الجسيمة والممنهجة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة من قبل النظام البائد، وهو ما تحاول هذه الوثيقة والمبادرة بشكل عام منع تكراره،

ومن ناحية عملية ومنذ بدء عمليات ردع العدوان في ديسمبر ٢٠٢٤ لتحرير البلاد من نظام الجريمة والإبادة تحلت سوريا الحديثة بدرجة عالية من التزام المقاتلين بتعليمات قيادتهم في ضبط النفس ومنع الانتقام واحترام خصوصية ومعتقدات وأملاك كافة المكونات، وحماية حياتهم وحرياتهم، وفي مبادئ الإنسانية كافة، الأمر الذي يجسد ما نصت عليه الوثيقة في مضمونها؛

ومع استمرار سوريا في المضي بنهج المحاسبة وإعادة بناء أو إصلاح المؤسسات وفي باقي مسارات العدالة الانتقالية، ترى ضرورة إيلاء الاسرة الدولية اهتماما خاصا بدعم جهود حكومات الدول الخارجة من النزاع، وتقترح إضافة ذلك إلى بنود الوثيقة؛

ختاماً، تتطلع سوريا إلى مواصلة التعاون والانخراط في المبادرة، وفي الإطار الأوسع للجوانب المتعلقة بالقانون الإنسان الدولي وتعزيز تطبيقه واحترامه والتصدي للتحديات الجمة التي يواجهها عالمنا المعاصر.

مع خالص التقدير والشكر الجزيل